أثر مؤشرات الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن

إعداد

أحمد عمر جابر

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد العلاوين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز، 2014

نموذج ترخيص

أنا الطالب : احمد عمر احمد جابر أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر مؤشرات الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي في الاردن

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: احمد عمر احمد جابر

التوقيع: [signature]

التاريخ: ١٣ / ٨ / ٢٠١٤م

ب

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان (**أثر مؤشرات الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن**) وأجيزت

بتاريخ ــــــــــــــ.

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.محمد عبد الهادي العلاوين رئيساً

أستاذ- اقتصاد الأعمال- الجامعة الأردنية.

التوقيع ــــــــــــ.

أ.د.سعيد محمود الطراونة عضواً

أستاذ - اقتصاد الأعمال- الجامعة الأردنية.

التوقيع ــــــــــــ.

د.علاء الدين عوض الطراونة عضواً

أستاذ مساعد - اقتصاد الأعمال- الجامعة الأردنية.

التوقيع ــــــــــــ.

د.حسام الدين علي داود عضواً

أستاذ مساعد - اقتصاد - جامعة الزرقاء.

التوقيع ــــــــــــ.

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا الطالب أحمد عمر جابر، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي/ أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

الإهداء

إلى أغلى من في الوجود

أبي وأمي

أشقائي وشقيقاتي

أصدقائي

أهديهم جميعاً هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، فإنني أشكر المولى عز وجل الذي تفضل علي بنعمه، ووفقني وأعانني على إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان إلى أستاذي سعادة الدكتور محمد العلاوين؛ الذي تولى الإشراف على هذه الرسالة، ولما بذله من وقت وجهد ونصائح قيمة في مراحل مسيرة هذه الرسالة ككل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

الباحث

أحمد

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أثرمؤشرات الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن

إعداد

أحمد عمر جابر

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد العلاوين

الملخص

تهدف الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الجهاز المصرفي، والممثلة في (الائتمان، الودائع، معدل الفائدة) بالإضافة إلى أثر السياسة المالية، والممثلة في (الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية) على النشاط الاقتصادي والممثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، للفترة الزمنية (2000-2013) وذلك من خلال التحليل الإحصائي القياسي، وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج قياسي يتضمن متغيرات الجهاز المصرفي والسياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي.

تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طرق حديثة تعتمد على اختبار استقرار السلاسل الزمنية، واختبارات التكامل المشترك ومن ثم نموذج متجه تصحيح الخطأ، واستخدمت طريقة انجل-جرانجر لاختبار العلاقات السببية بين المتغيرات.

أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية موضع البحث غير مستقرة عند المستوى، ولكنها استقرت بعد اخذ الفرق الأول لها، مما مكن من إجراء اختار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة بينها.

خلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لكل من المتغيرات (الودائع والإيرادات الضريبية) على النشاط الاقتصادي، ووجود أثر سالب ومعنوي لمعدل الفائدة على النشاط الاقتصادي، ووجود اثر سالب وغير معنوي لكل من المتغيرات (الائتمان والإنفاق الحكومي) إذ

جاءت نتائج هذه الدراسة منسجمة بشكل عام مع النظرية الاقتصادية ومع نتائج الدراسات السابقة.

الفصل الأول

1. الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

يُعد النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر هدفاً رئيساً للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول النامية، ولتحقيق النمو الاقتصادي ثمة متطلبات أساسية وشروط مسبقة يجب توافرها بالشكل وبالمعدل المطلوب، ولعل من بين أهم العناصر الأساسية توافر الموارد المالية الاقتصادية الكافية لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج.

تنقسم مصادر تمويل الاستثمار إلى قسمين: مصادر داخلية ومصادر خارجية، وتتمثل المصادر الداخلية في الودائع التي يحققها الأفراد وقطاع الأعمال والحكومة وقروض المؤسسات المالية الوسيطة وأهمها الجهاز المصرفي. أما المصادر الخارجية للتمويل فتكون عن طريق القروض والمساعدات الأجنبية أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعد الجهاز المصرفي من أهم وسائل توفير التمويل الداخلي ويمثل حجر الزاوية في تمويل التنمية الاقتصادية في أي دولة، ولا شك أنه يعد من أولويات عملية توفير الائتمان للقطاعات الاقتصـــادية المختلفة بصورة تساعد في النمو الاقتصادي (البعلي، 2007).

وقد نما الجهاز المصرفي الأردني خلال السنوات الماضية بمعدلات مرتفعة، عكست مدى النجاح الذي حققته البنوك كوعاء ادخاري رئيسي وممول مهم للاقتصاد الوطني بمختلف مؤسساته وقطاعاته، فقد أصبح يتكون (في نهاية عام 2013)، من (16) بنكاً تجارياً (منها ثلاث بنوك إسلامية)، و(10) بنوك أجنبية، و(3) مؤسسات إقراض متخصصة (البنك المركزي، هيكل الجهاز المصرفي 2013).

وغدت الأردن بحاجة ماسة إلى بناء اقتصاد إنتاجي، وإلى تنمية حقيقية، وذلك من خلال البنوك والمؤسسات المالية لما لها من دور في التمويل الاستثمار، إذ يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً وحقيقياً في بناء اقتصاد إنتاجي حقيقي، تنهض بالواقع المحلي من خلال النهوض بالمنشآت المهنية والصناعية والإنتاجية بجميع أنواعها.

2-1 مشكلة الدراسة

نظراً لانخفاض معدل الادخار في الأردن، والذي يعد مصدراً لتمويل الاستثمار، فإن عملية الاستثمار ستكون محدودة وغير كافية لتحقيق نمو اقتصادي؛ وبتالي ستكون مساهمة الجهاز المصرفي في تجميع تلك المدخرات المحدودة، ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار الداعم للنمو الاقتصادي من خلال منح الائتمان للأفراد وللقطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال إيجاد فرص تنافسية جديدة من خلال إقامة العديد من الأعمال والمشاريع وعليه، فهل من أثر لذلك الائتمان في إحداث النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟ وهذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عنه من خلال التساؤلات التالية:

أ-هل هناك علاقة سببية بين الودائع الموجودة لدى البنوك ومستوى النشاط الاقتصادي؟

ب- هل هناك علاقة سببية بين الائتمان ومستوى النشاط الاقتصادي؟

ج-هل هناك علاقة سببية بين معدل الفائدة ومستوى النشاط الاقتصادي؟

3-1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعا مهماً وحيوياً في الاقتصاد الأردني، إذ يعتبر الجهاز المصرفي هو حجر الأساس في التنمية الاقتصادية، فيؤكد الاقتصاديون على وجود علاقة إحصائية موجبة بين مستوى النشاط الاقتصادي وبين الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي.

4-1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة التأثير الذي يمارسه الجهاز المصرفي ممثلاً بالمتغيرات (الودائع والائتمان ومعدل الفائدة) والسياسة المالية ممثلة بالمتغيرات (الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية) على النشاط الاقتصادي ممثلاً في(حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، وذلك من خلال تحليل البيانات للفترة الزمنية (2000-2013) التي يمكن من خلالها تطبيق النموذج القياسي على الاقتصاد الأردني. إذ تهدف هذه الدراسة من خلال هذا النموذج القياسي إلى الخروج بنتيجة محددة تجاه اثر مؤشرات الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن، بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرار في معرفة القرارات المناسبة المتعلقة بهذا الموضوع.

5-1 فرضيات الدراسة

بنيت هذه الدراسة على أساس من الفرضيات الاقتصادية والتي سيتم اختبارها، وهذه الفرضيات هي:

الفرضية الأولى: الودائع لدى الجهاز المصرفي ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى النشاط الاقتصادي.

الفرضية الثانية: الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى النشاط الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: تغيرات معدل الفائدة ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى النشاط الاقتصادي.

الفرضية الرابعة: الإيرادات الضريبية ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى النشاط الاقتصادي.

الفرضية الخامسة: زيادة الإنفاق الحكومي ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى النشاط الاقتصادي.

6-1 الدراسات السابقة

قامت العديد من الدراسات بدراسة موضوع أثر مؤشرات الجهاز المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن، حيث قامت دراسة شامية (1990) بدراسة أثر الائتمان المصرفي على إنتاجية الاقتصاد الكلي، من خلال تجميع البيانات عن الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن للفترة الزمنية (1968-1989)، وكانت النتيجة وجود أثر إيجابي للائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على إنتاجية الاقتصاد الكلي وإنتاجية القطاعات المختلفة.

وقامت دراسة عوض (1993)، بعنوان كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن حيث استخدم الباحث بيانات للفترة الزمنية (1978-1992) بهدف مقارنة فعالية السياسة النقدية مقابل السياسة المالية في التأثير في النشاط الاقتصادي الأردني مقاساً بالناتج القومي الإجمالي، وقد قسم الباحث فترة الدراسة الكلية إلى فترتين فرعيتين، تغطي الأولى الفترة (1979-1988) والثانية الفترة

(1989-1992)، وقد خلصت الدراسة إلى أن أثر السياسة النقدية كان قوياً على النشاط الاقتصادي بينما أثر السياسة المالية كان ضعيفاً.

وقامت دراسة مقابلة (1995) بالتطرق للتسهيلات الائتمانية المقدمة من بنك الإنماء الصناعي ومن البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الناتج المحلي لقطاعي الصناعة والسياحة في الأردن، وذلك باعتبار أن كلاً من تلك التسهيلات تعد عنصراً مهماً في دالة الإنتاج، وكان أثر تسهيلات بنك الإنماء الصناعي على ناتج هذين القطاعين أكبر من أثر تسهيلات البنوك التجارية.

وقامت دراسة العلاوين (1998)، بدراسة اثر الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة الزمنية (1973-1996)، وقام باستثناء قطاعي الزراعة والتعدين من الدراسة بسبب أن هذين القطاعين لا يحكمه حجم الائتمان المقدم لهما بل يتأثران بعوامل أخرى وأهمها المناخ للقطاع الزراعي والطلب الخارجي لقطاع التعدين، أظهرت النتائج أن أثر الائتمان المصرفي كان ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي.

قامت دراسة Copelman (2000)، بتحليل أثر زيادة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المكسيك، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه في التحليل القياسي، وبينت نتائج الدراسة أن زيادة الائتمان المصرفي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وقامت دراسة الجالودي (2001)، بدراسة الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار للفترة (1979−1997)، وتبين من خلال الدراسة أن الاستثمار يتأثر إيجابياً بمستويات الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية في الأردن.

بيد أن دراسة Hofmann (2001)، عالجت العلاقة بين الائتمان الخاص والناتج المحلي الإجمالي والعوامل المحددة لهذا الائتمان، من خلال دراسة مقطعية لستة عشر دول صناعية للفترة (1980−1995)، وذلك باستخدام متغيرات الائتمان المصرفي، معدل الفائدة والناتج المحلي الإجمالي، وتبين وجود علاقة موجبة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي.

وقامت دراسة ملحم (2002)، بدراسة الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية في الأردن لفترة الزمنية (1980-2001)، وتبين من خلال تقدير نموذج قياسي أن العلاقة بين رصيد الائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة والناتج المحلي الإجمالي ايجابية.

وما هذا ببعيد عن دراسة العامري (2003) التي تناولت أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، من خلال تقدير داله الائتمان والتي تهدف إلى توضيح محددات الائتمان المصرفي في اليمن، أظهرت النتائج أن اثر الائتمان المصرفي كان ايجابياً على النمو الاقتصادي في اليمن على مستوى الاقتصاد والقطاعات.

في حين تناولت دراسة Garidi (2004)، العلاقة بين حجم الائتمان والنشاط الاقتصادي والذي تم التعبير عنه من خلال المخزون من رأس المال، وذلك باستخدام بيانات للفترة الزمنية (1990-2003)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين حجم الائتمان والمخزون من رأس المال، حيث أن زيادة الطلب الناتجة من التوسع في منح الائتمان، تؤدي إلى زيادة درجة النشاط الاقتصادي.

وبينت دراسة Fadare (2010)، أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات معدل الفائدة والائتمان المصرفي بالاضافه إلى معدل التضخم للسنوات ما بين (1999-2009)، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة سالبة بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي.

وأما دراسة أيوب (2012)، فقد أظهرت فاعلية السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الأردن، وذلك من خلال تطبيق اختبارات قياسية على بيانات سلسلة زمنية للفترة (1996-2010)، وأظهرت الدراسة أن الزيادة في عرض النقود يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

وتأتي هذه الدراسة لتبين أثر كل من السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الأردن، فثمة فجوة علمية بين ما بينته الدراسات السابقة وهذه الدراسة، إذ أن هذه الدراسة تعد من الدراسات الحديثة، مما يبرر ويسوغ الآليات المفترضة في هذه لدراسة.

7-1 التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

أ- المتغير التابع:

سيتم تمثيل المتغير التابع بواسطة حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لأنه يكون معدلًا بحيث يقوم بتحييد التضخم.

ب- المتغيرات المستقلة:

تحتوي هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة التالية:

1- **الودائع لدى البنوك:** سيتم تمثيل هذا المتغير في النموذج بإجمالي الودائع لدى البنوك سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل أو ودائع التوفير خلال السنة الواحدة.

2- **الائتمان المصرفي:** سيتم تمثيل هذا المتغير في النموذج بإجمالي الائتمان المقدم من البنوك في السنة الواحدة كتدفق سواء كان ائتمان مقدم لقطاع الشركات أو الأفراد.

3- **معدل الفائدة:** سيتم تمثيل هذا المتغير في النموذج بالوسط المرجع لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف.

4- **الإنفاق الحكومي:** سيتم تمثيل هذا المتغير في النموذج بإجمالي الإنفاق الحكومي خلال السنة الواحدة، سواء كان الإنفاق إنفاقاً جارياً أو إنفاقاً رأسمالياً.

5- **الضرائب:** سيتم تمثيل هذا المتغير في النموذج بإجمالي الإيرادات الضريبية خلال السنة الواحدة، سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة.

8-1 الإطار النظري للنموذج القياسي

يعمل الجهاز المصرفي على تحقيق توازن بين الموارد الادخارية والاستثمار، كما يساهم الجهاز المصرفي في عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقديم الائتمان إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية، وهو ما يعني زيادة في عرض النقد والذي اعتبره الكثير من الباحثين عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج إلى جانب العمل ورأس المال إذ يسمح للائتمان المصرفي بالتوسع الاقتصادي وتكوين رأس المال.

ولا بد من معرفة الأسباب التي تكمن وراء إدخال هذه المتغيرات الاقتصادية بهذه الكيفية. ولتوضيح ذلك، فلا بد من إعطاء التحليل الاقتصادي النظري لكل متغير من المتغيرات التي سوف تتناولها هذه الدراسة، وما هو الأثر الاقتصادي المتوقع لكل متغير مستقل في المتغير التابع، **علماً بأن المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.**

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

إن الناتج في النهاية هو قيمة سعر مضروباً بكمية وعليه فقد يتغير نتيجة تغير أي منها، ولكن هذه الدراسة ستركز على الناتج الإجمالي الحقيقي وذلك بهدف تحييد اثر التضخم والتركيز على الإنتاج الحقيقي.

المتغيرات المستقلة

1- **الائتمان المصرفي:** تبرز أهمية الوظيفة الائتمانية باعتبارها أهم النشاطات التي يمارسها أي بنك، والتي يفقد من غيرها وظيفته الأساسية كوسيط مالي وبالتالي يفقد البنك وجوده أساساً، إضافة إلى أن عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيس لإيرادات البنك مهما تنوعت وتعددت الأنشطة الأخرى.

وظهرت أهمية التمويل المقدم من قبل البنوك التجارية للأفراد وقطاعات الأعمال المختلفة في الإسهام المباشر في دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخلق فرص تنافسية جديدة من خلال إقامة العديد من الأعمال والمشاريع، بحيث يكون ناتج هذا التمويل في المحصلة التنموية النهائية إضافة مشاريع وأعمال جديدة أو تطوير للمشاريع والأعمال القائمة، وبشكل ساهم في زيادة قدرة الأفراد والمؤسسات على زيادة حصصها السوقية، وتخفيض مخاطرها التشغيلية الأمر الذي ينتج عنه تعظيم الأرباح وتقليل التكاليف (الزبيدي، 2002).

يساهم التمويل المقدم من خلال البنوك التجارية في تلبية حاجات العملاء الحاليين، وذلك من خلال حصولهم على التمويل الملائم لأهداف تحقيق أعمالهم ومشروعاتهم، إضافة إلى تحسين قدرة البنوك التجارية على التوظيف السليم لمصادر أموالها في استخدامات ملائمة وبشكل يساهم في توجيه هذه الأموال نحو الاستثمار الداعم للنمو الاقتصادي (عبدالحميد، 2000).

وعليه؛ تتوقع هذه الدراسة أن يكون للائتمان المصرفي أثر موجب على النشاط الاقتصادي في الأردن.

2-**الودائع:** تبرز أهمية الودائع باعتبارها من أهم مصادر التمويل الخارجية للبنوك التجارية، وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الأجنبية تكون مصادر الأموال للبنوك التجارية.

تتميز الودائع لدى البنوك التجارية بخاصية أن البنك يكتسب ملكية النقود المودعة له، ويكون له الحق في التصرف بها لغايات نشاطه الخاص، على أن يلتزم البنك برد المبلغ إلى المودع في حال طلبه (طه، 2005).

تتغير الودائع في فترات الانتعاش والركود الاقتصادي، ونمطها يكاد يماثل نمط التقلبات الموسمية، كما أن البنك يستطيع التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية لديه بصورة مباشرة من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وذلك لمواجهه التقلبات الاقتصادية (الدوري، 2006).

ونظراً لأهمية الودائع، فان الحكومات في كل دول العالم تعمل على حماية ديون البنوك التجارية والمتمثلة في ودائعها، فهي دين على البنك لصالح المودعين، وأي خطر فيها يمكن أن يهدد سلامة هذه البنوك ودرجة الثقة فيها مما يهدد الجهاز المصرفي ككل (أبو سمرة، 2007).

وعليه؛ تتوقع هذه الدراسة أن يكون للودائع أثر موجب على النشاط الاقتصادي في الأردن.

3- **معدل الفائدة:** إن تخفيض معدل الفائدة من شأنه أن يشجع البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، مما يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة لإقراض الأفراد وتمويل المشاريع، خاصة إذا وجهت تلك الأموال إلى أفراد يسعون إلى إنشاء مشاريع تنموية وصناعية، مما يجنب الاقتصاد حالة الركود، وكذلك فإن انخفاض معدل الفائدة هو مؤشر للبنوك التجارية لتخفيض أسعار الفائدة فيها أيضا لأن البنك يحصل على قروضه بأسعار منخفضة، وبالتالي يمكن للبنك بأن يقرض بأسعار فائدة متدنية نسبياً، وبتالي يزيد عرض النقد وينتعش الاقتصاد.

ويمثل معدل الفائدة كلفة الاحتفاظ بالنقود ويرتبط بعلاقة عكسية مع عرض النقود، إذ كلما ازداد عرض النقد انخفض معدل الفائدة (الغالبي، 2009).

وعليه؛ تتوقع هذه الدراسة أن يكون لارتفاع معدل الفائدة أثر سالب على النشاط الاقتصادي في الأردن.

4- **الإنفاق الحكومي:** لعل من أهم الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي تلك الآثار التي يحدثها في كل من الاستهلاك والإنتاج، وبتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي تعمل على زيادة الطلب وبتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

وعليه؛ يتوقع أن يكون لزيادة الإنفاق الحكومي أثر موجب على النشاط الاقتصادي في الأردن.

5- **الضرائب:** تلعب الضرائب في عصرنا الحديث دوراً مهماً في السياسة المالية كونها تؤثر بشكل كبير على الاستهلاك والادخار والإنتاج والاستثمار، بحيث يختلف هذا التأثير باختلاف التكوين الاقتصادي للدولة.

والضرائب نوعان: الضرائب المباشرة كضريبة الدخل، والضرائب غير المباشرة كالضريبة على المبيعات، وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء كانت محلية أو خارجية، بحيث تفرض الدولة ضريبة لتحقيق هدف معين يخدم السياسة المالية للدولة حيث يكون الهدف من فرضها على سلع معينة لحماية صناعة وطنية او إعادة توزيع الدخل القومي، أو رغبة الدولة في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة. وعليه؛ تتوقع هذه الدراسة أن تكون لضرائب أثر موجب على النشاط الاقتصادي في الأردن.

الفصل الثاني

2. مؤشرات الجهاز المصرفي والسياسة المالية

1-2 الائتمان المصرفي

يعّرف الائتمان المصرفي اقتصادياً بأنه القدرة على الإقراض، ويعّرف اصطلاحاً على أنه التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة؛ ويقصد به من وجهة نظر الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين فترة زمنية يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تنتهجها البنوك التجارية (العامري، 2003).

برزت عملية قبول الودائع التي لم تكن تقدم لأصحابها في البداية أي حق بالفائدة كأول أشكال العمل المصرفي، إذ كان يترتب على المودعين في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الودائع مقابل الحفاظ عليها، لتتجه مؤسسات الإيداع بعد ذلك إلى ممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات، وكانت عمليات الإقراض تتم من ممتلكات المقرض نفسه. ونتيجة تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية؛ لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم لفترة زمنية طويلة دون استخدامها مما جعلهم يفكرون في استخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة (شاميه، 1990).

وهكذا انتقلت مهمة البنوك من قبول الودائع إلى ممارسة عمليات التسليف والإقراض، إذ أصبح الركن الأساس لأعمال البنوك الحديثة هو قبول الودائع بكافة أنواعها من جهة ومنح التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية من جهة أخرى.

2-2 أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي

نظراً للتطورات المتسارعة في دول العالم أجمع؛ فإن التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص، غدت تحتل أهمية كبيرة مع مرور الزمن، وذلك بهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين في ظل زيادة الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين مختلف فئات المجتمع.

وفي إطار النشاط الاقتصادي فإن الائتمان المصرفي يلعب دوراً مهماً وحيوياً في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات الاقتصادية وتوجيه هذه الموارد إلى القطاعات الاقتصادية بشكل صحيح.

يمكن التمييز في هذا الصدد بين النظريات الاقتصادية التالية:

1- النظرية الكلاسيكية: يرى أصحاب هذه النظرية أن التغير في عرض النقد يؤثر على المتغيرات الاسمية وليس على المتغيرات الحقيقية، ولذلك فان مستوى الإنتاج كمتغير حقيقي لا يتأثر في الفترة الطويلة بزيادة عرض النقد (المجالي، 2004).

2- النظرية الكنزية: يرى أصحاب هذه النظرية بأن السياسة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتفترض وجود علاقة إيجابية بين مستوى النشاط الاقتصادي وعرض النقد، فزيادة حجم الائتمان يؤدي إلى زيادة مستوى الاستهلاك والاستثمار مما يؤثر إيجابياً على النشاط الاقتصادي (المجالي، 2004).

3- النقديون: يرى أصحاب هذه النظرية بأن الادخار هو المحرك الرئيس للنظام الاقتصادي، وأن تغير عرض النقد له تأثير على مستوى الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي وبخاصة في الأجل القصير (المجالي، 2004).

3-2 معدل الفائدة

يرى كينز أن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحني الطلب على النقود والعرض على النقود، وبالتالي فهو يتأثر بكليهما، وبذلك يقر التحليل الكينزي أن السياسة النقدية تمارس تأثيراً مهماً على مستوى معدل الفائدة، ومن ثم على قرارات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، وتتوقف استجابة سعر الفائدة للسياسة النقدية على مرونة دالة الطلب أو دالة التفضيل النقدي، فعندما تكون مرونة منحنى التفضيل النقدي ضئيلة فإن تغير عرض النقود نحو الزيادة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة بنسبة كبيرة ويتقلص انخفاض معدل الفائدة تدريجياً كلما ارتفعت مرونة الطلب على النقود (التفضيل النقدي) إلى إن يصل معدل الفائدة إلى مستوى ثابت حتى مع زيادة كمية النقود المعروضة والمطلوبة، وهذا يعني أن تأثير فاعلية السياسة النقدية على معدل الفائدة تزداد كلما انخفضت المرونة النسبية لدالة منحنى التفضيل النقدي. وبناءً على ما تقدم فإن أتباع السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود، تعمل على نقل منحنى عرض النقود نحو اليمين والذي يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة عن مستواه الأصلي ويحصل العكس في حالة أتباع السلطة النقدية سياسة نقدية انكماشية، أي إن تخفيض عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة، ولذلك يمكن القول إن عرض النقود يمارس تأثيراً مباشراً على معدل الفائدة (الغالبي، 2009).

4-2 الودائع لدى البنوك

تمثل الودائع المصدر الرئيس لأموال البنوك، وتعتمد البنوك بشكل كبير على هذه الودائع في عملية تقديم التسهيلات الائتمانية بشكل أكبر من رأسمال البنك العامل. ويلعب الاستقرار في حجم الودائع لدى البنوك دوراً مهماً في السياسة الائتمانية، فكلما كانت هذه الودائع تتجه نحو الاستقرار أصبح باستطاعة البنك ان يقوم بإقراضها دون القلق من أن يقوم المودعون بسحب ودائعهم، وكلما طالت فتره الودائع استطاع البنك أن يخطط برامجه الإقراضية بسهولة ويسر (علاوين، 1998).

تعتبر ودائع الجهاز المصرفي من أهم المعايير لقياس مساهمة البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية لأي بلد في العالم، ومدى قدرة الجهاز المصرفي على تشغيل ودائعه من خلال منحها على شكل تسهيلات لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، حتى تساهم في التنمية الاقتصادية لهذه الدولة (مطر، 2003).

5-2 السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية ما تقوم به الدولة لتخطيط نفقاتها وإيراداتها بهدف الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي، إذ تهتم السياسة المالية بالنشاط المالي للاقتصاد العام، فالسياسة المالية هي "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه، ولذلك فهي تتضمن حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكيفية توجيه هذا الإنفاق، ومصادر هذه الإيرادات من أجل تحقيق أهداف معينة، كالنهوض بالاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتخفيض التفاوت بين الدخول المنخفضة والدخول العالية " (القيسي، 2000).

6-2 أدوات السياسة المالية

1-6-2 الإنفاق الحكومي: يمكن تعريف الإنفاق الحكومي بأنه: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، فهي عبارة عن المبالغ النقدية التي تنفق من طرف الدولة بغرض تحقيق منفعة عامة (عبدالحميد، 1998).

الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

تأثير الإنفاق الحكومي على الاستهلاك: يمكن للنفقات الحكومية أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن أن تزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والرواتب أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالاً يتقاضون أجوراً يذهب جزء كبير منها إلى زيادة الاستهلاك.

تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاج: إن زيادة الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم، تؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية، كما أن تقديم المعونة والدعم للمنتجين يؤدي إلى زيادة الإنتاج، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية تؤدي إلى تشجيع الاستثمار كتوفير الاتصالات والمواصلات وغيرها وبالتالي زيادة الإنتاج (عبد المجيد، 1998).

2-6-2 الضرائب

تؤثر الضرائب على حجم الإنتاج الكلي بطريقة مباشرة من خلال الضرائب المباشرة وطريقة غير مباشرة من خلال الضرائب غير المباشرة. بالنسبة للتأثير المباشر: يكون من خلال التأثير في معدل الربح المتحقق من العمليات الإنتاجية، فإذا استطاع المنتجون نقل عبء الضريبة المفروضة على منتجاتهم إلى المستهلكين على شكل زيادة في أسعار منتجاتهم فإن أثر الضرائب على حجم الإنتاج الكلي سيكون إيجابياً، بحيث يزيد الإنتاج ويتضاعف والسبب أن المنتجين سيضاعفون من استثماراتهم وسيزيدون من توظيف رؤوس أموالهم لغايات الإنتاج. أما إذا لم يستطع المنتجون نقل عبء الضرائب المفروضة على منتجاتهم إلى المستهلكين؛ فإن أثر الضرائب على حجم الإنتاج الكلي سيكون سلبياً، بحيث سيقوم المنتجون بتخفيض إنتاجهم وتخفيض توظيف أموالهم في العمليات الإنتاجية.

أما الأثر غير المباشر للضرائب على حجم الاستهلاك، فإنها تؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج بسبب عدم إقبال المستهلكين على شراء المنتجات وبالتالي سيقوم المنتجون بتخفيض إنتاجهم الأمر الذي يقلل حجم الإنتاج الكلي في السوق (بديات، 2007).

2-7 السياسة النقدية

أصبح دور البنك المركزي الأردني يتمركز حول تنفيذ سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى. فالبنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة التي فضلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. أمّا البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتعد مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية. إذ سعى البنك المركزي الأردني إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي (طوقان، 2005).

إن الجهود التي بذلها البنك المركزي الأردني طيلة السنوات السابقة ساهمت إلى حد كبير في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي، والمحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين في ظلّ توفير بيئة استثمارية جاذبة، مما يعكس ارتفاع نسب مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في ملكية البنوك الأردنية المرخصة العاملة في المملكة (الطيب، 2011).

إن البيئة المصرفية السليمة، تعد من أهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد وبالتالي توفير التمويل المناسب للنشاط الاقتصادي، لذلك فإن هدف تطوير الجهاز المصرفي وضمان سلامته لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الاستقرار النقدي، فالبنك المركزي الأردني يؤمن بأن البيئة المصرفية التي تمكن البنوك التجارية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة، هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين، وهي التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد المالية. وقد أولى البنك المركزي عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي عناية كبيرة وذلك لضمان سلامته ومنعته وتطوير أنشطته، لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني، وتعد وحدات الجهاز المصرفي إحدى القنوات الحيوية التي تلعب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد أو بين المدخر والمستثمر (طوقان، 2005).

8-2 الجهاز المصرفي الأردني

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات المهمة في الاقتصادات الحديثة، ليس فقط لدوره المهم في قبول وتوظيف المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي فحسب؛ بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأهم مع العالم الخارجي، وأصبح تطور الجهاز المصرفي ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد الأردني وقابليته أو قدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وإذا كان القطاع المصرفي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية؛ فإن البنك المركزي الأردني يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

9-2 مكونات الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من (16) بنكاً أردنياً، منها (13) بنكاً تجارياً و(3) بنوك إسلامية، و(10) بنوك أجنبية، منها (9) بنوك تجارية وبنك إسلامي واحد، و(3) مؤسسات إقراض متخصصة بالإضافة إلى شركات الصرافة ومكاتب التمثيل للبنوك (البنك المركزي، هيكل الجهاز المصرفي 2013).



شكل رقم 1. هيكل الجهاز المصرفي الأردني لنهاية عام (2013).

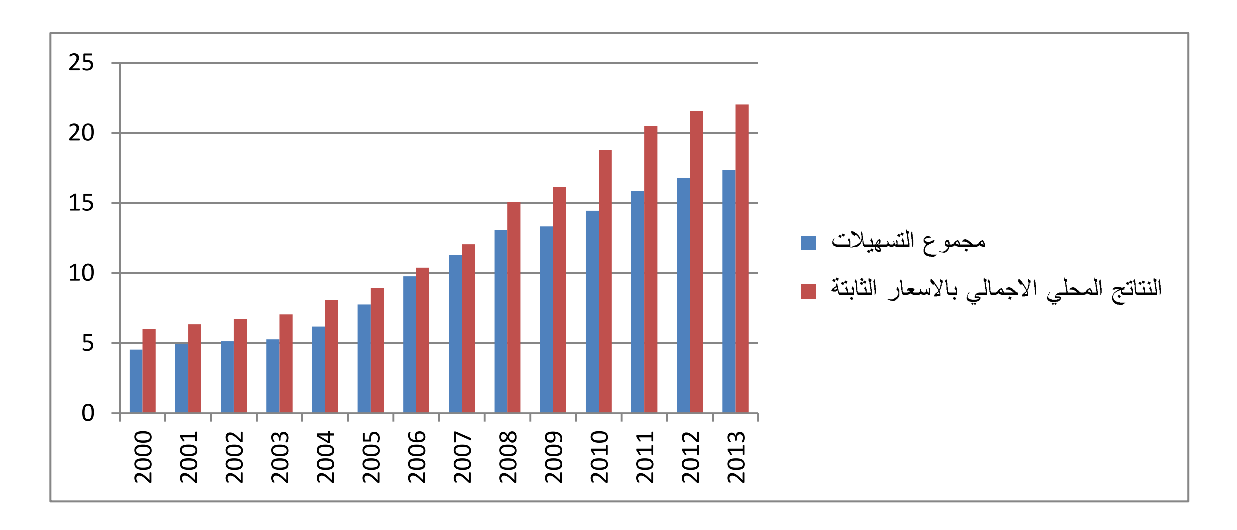
الفصل الثالث

3. تطور مؤشرات الجهاز المصرفي والسياسة المالية في الأردن

يقتصر النشاط الائتماني –بشكل عام– في البنوك التجارية على منح القروض قصيرة الأجل، إلا أن هذه القروض قد تتحول بحكم تجديدها إلى قروض متوسطة الأجل، ولذلك فمن الطبيعي أن تتجه هذه البنوك نحو الإقراض القصير الأجل والمتوسط الأجل، وتسعى البنوك التجارية من وراء ذلك إلى تحقيق الأغراض التالية: الأمان والربحية والسيولة والضمان والانتشار وتلبية احتياجات المقترضين. وفي هذا الإطار فإن السياسة الائتمانية التي تتبعها الإدارة المصرفية تكون عادة منسجمة مع تحقيق تلك الأغراض من خلال الاعتماد على مجموعة من الاعتبارات التي تحكم الفعاليات والأنشطة الإقتراضية للبنوك كحسن استخدام الموارد المالية المتاحة والمحافظة على سلامة التوظيف، والتقيد بالضوابط المصرفية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وبخاصة فيما يتعلق بنوعية وحجم الإقراض والعمولات وهيكل معدلات الفائدة والنسب النقدية والمصرفية والتي تصب جميعها نحو تعزيز تنافسية البنوك لمواجهة التحديات والمخاطر.

1-3 تطور الائتمان المصرفي في الأردن

وفقاً لشكل رقم (1) فقد توسعت البنوك التجارية الأردنية بمنح الائتمان المصرفي لمختلف القطاعات في الاقتصاد الأردني بشكل كبير حيث ارتفع مقدار الائتمان المصرفي الإجمالي من 4.5 مليار دينار أردني في عام 2000 ليصل إلى 17.3 مليار دينار أردني في عام 2013 بمعدل نمو سنوي بلغ 10% مقارنة بعام 2000 (البيانات السنوية 2013، البنك المركزي الأردني).



شكل رقم 2. التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاعي الأفراد والشركات من قبل البنوك المرخصة إلى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار) للفترة (2000-2013).

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن هناك تزايداً في حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية؛ وإن هذا التزايد في حجم الائتمان يرجع إلى مجموعة من العوامل أهمها زيادة الطلب على الائتمان وذلك بسبب توافر مناخ مناسب للاستثمار يرجع سببه إلى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن وذلك مقارنة مع بقية الدول المجاورة.

وبالنظر إلى الجدول رقم (1)، يلاحظ أن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية قد تركز بشكل رئيس في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات يليها قطاع التجارة العامة.

جدول رقم 1. توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة حسب القطاعات الاقتصادية (مليون دينار) للفترة (2000-2013).

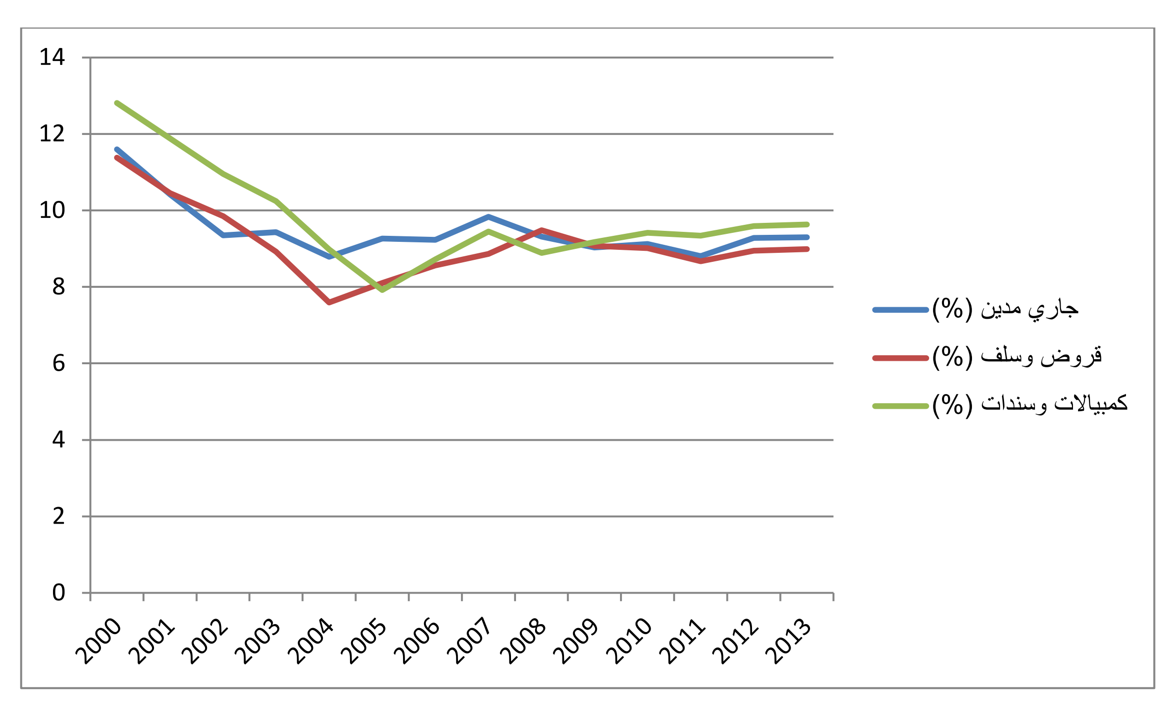
السنة	المجموع	الزراعة	تعدين	صناعة	تجارة عامة	إنشاءات	خدمات النقل	سياحة	المرافق العامة	خدمات مالية
2000	3451.7	128	100.7	683.4	1112.5	744.9	134.2	155.2	240	152.8
2001	3627.2	105.5	77.7	728.6	1206.1	728.9	132.1	171	326.4	150.9
2002	3830.3	102.9	95.3	789.8	1250.9	764.9	163.6	173.5	349.7	139.7
2003	3931.5	98.8	78	801.4	1327.3	804.5	166.6	172.8	349	133.1
2004	4433.2	113.6	77.7	895.3	1472.9	953.2	174.1	154.9	494.3	97.2
2005	5027.1	110.9	56.5	981.6	1585	1162.1	219	181.2	554.1	176.1
2006	6119.7	140.9	42.8	1093.1	1916.6	1560.8	291	195.1	637.3	242.1
2007	7678.7	156.2	65.7	1348.1	2434.7	1942.1	352.3	255.8	733.7	390.1
2008	9091.6	210	48.3	1597.6	2897.5	2293.1	370.5	366.6	870.3	437.7
2009	9925.1	231.2	60.2	1631.2	3195.4	2582.5	453.1	427.9	909.5	434.1
2010	11357.6	211.8	55.4	1929	3594	3167.7	484.1	457.9	1050	408.3
2011	12439.6	229.2	79.5	2297.2	3779	3463.6	531.6	493.7	135.3	430.5
2012	14017.6	264.5	73.6	2585.4	3780.3	3782.8	552.7	482.2	2005.4	490.7
2013	14460.1	277.2	75.5	2764.1	3795.5	3987.4	562.3	483.5	2008.3	511.3

المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي 2013

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن حجم التسهيلات الائتمانية لقطاع الإنشاءات هو الأكبر مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة (27%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية لعام 2013، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة العامة بنسبة (26%). ومع مرور الزمن فإن حجم التسهيلات الائتمانية يزاد كل سنة عن السنة التي تسبقها، وهذا يدل على أهمية الائتمان الممنوح من قبل البنوك في تنمية الاقتصاد الأردني.

2-3 معدل الفائدة

تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً ومحورياً في التأثير على النشاط الاقتصادي، وعادة ما يكون هذا التأثير متفاوتاً ومعتمداً على إطار السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأردني. ويكمن الدور الأساسي للسياسة النقدية من خلال التأثير على الطلب الفعال من ناحية آلية معدل الفائدة (عبد الكريم، 2009).



شكل رقم 3. معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%) للفترة (2000-2013).

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

يبين الشكل رقم (3) أن الاتجاه العام لمعدل الفائدة يتجه نحو الاستقرار النسبي، وهذا يشير إلى سياسة البنك المركزي الأردني في تشجيع الاستثمار حيث أن تخفيض معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية يعمل على تشجيع المستثمرين للاقتراض من البنوك التجارية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (2)، يلاحظ أن معدل الفائدة على الودائع يتجه نحو الاستقرار النسبي في السنوات الخمس الأخيرة، وهذا يشر إلى سياسة البنك المركزي في التأكيد على متانة الوضع النقدي وتعزيز الثقة بالدينار الأردني.

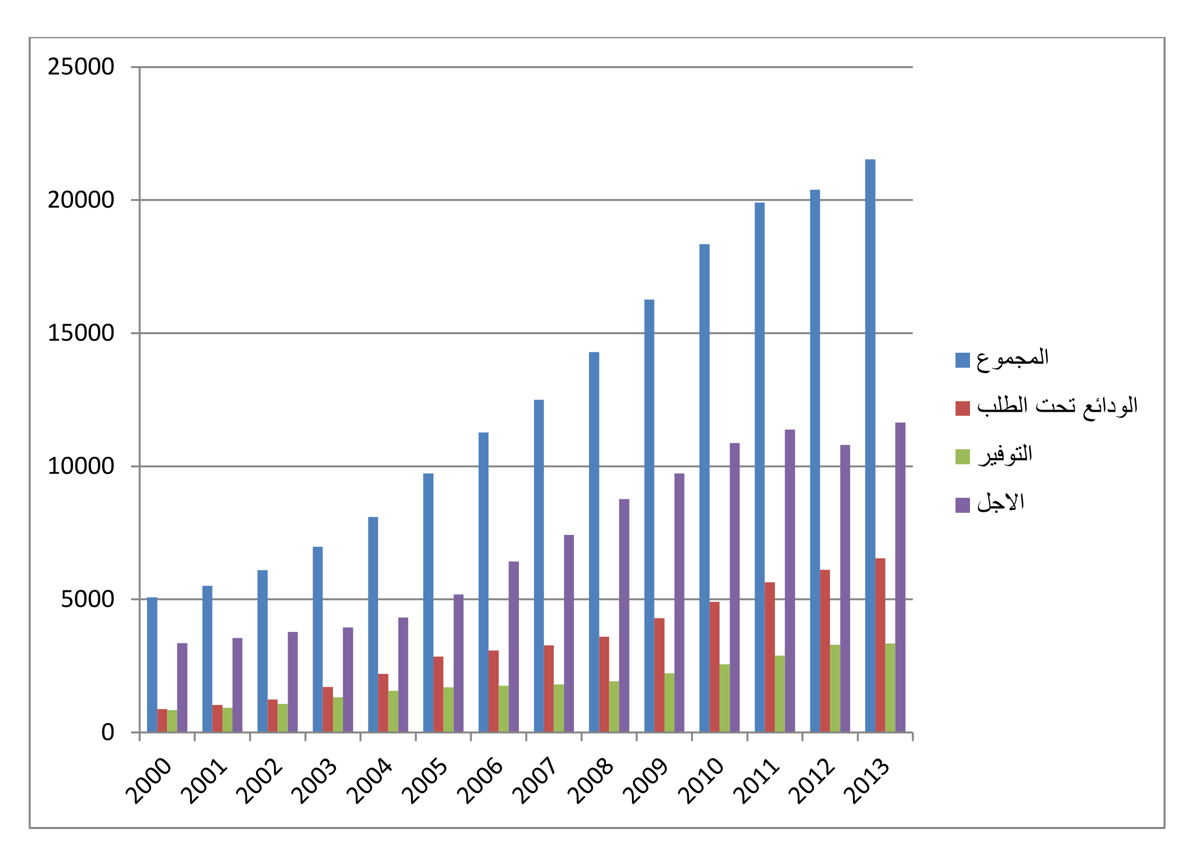
جدول رقم 2. معدل الفائدة على الودائع (%) للفترة (2000-2013).

السنة	تحت الطلب	توفير	الأجل
2000	1.2	3.76	6.55
2001	1.06	2.91	5.19
2002	0.9	1.84	3.97
2003	0.5	0.88	2.75
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23
2010	0.44	0.77	3.40
2011	0.43	0.70	3.46
2012	0.42	0.76	4.19
2013	0.40	0.77	4.25

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن معدل الفائدة على الودائع يتغير من سنة إلى أخرى؛ سواء بالانخفاض خلال الفترة (2000-2004) أو بالزيادة خلال الفترة (2005-2008) أو بالاستقرار النسبي خلال الفترة (2009-2013). فعندما ينخفض معدل الفائدة على الودائع؛ فإنه يشجع المودعين على سحب بعض إيداعاتهم من البنوك التجارية والتوجه إلى استثمارات أكثر ربحية، الأمر الذي يضخ كتلة من الأموال إلى السوق، وعكس ذلك عند ارتفاع معدل الفائدة على الودائع.

3-3 الودائع لدى البنوك



المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

شكل رقم 4. إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار) لقطاع الأفراد للفترة (2000-2013).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أن إجمالي ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية يتجه نحو الزيادة بنسبة ثابتة إذ تشكل هذه النسبة ما قيمته (64.3%) من مصدر الأموال، مما يدل على استقرار مصادر التمويل لدى البنوك التجارية، الأمر الذي يساعد إدارات البنوك التجارية على رسم السياسات الائتمانية.

4-3 الإيرادات الضريبية

جدول رقم 3. إجمالي الإيرادات الضريبية المتحصلة من ضريبة الدخل والمبيعات (مليون دينار) للفترة (2000-2013).

السنة	ضريبة الدخل	ضريبة المبيعات	المجموع
2000	577	1959	2536
2001	580	1963	2543
2002	588	1966	2554
2003	595	1969	2564
2004	601	1971	2572
2005	618	1976	2594
2006	621	1981	2602
2007	624	1988	2612
2008	627	1990	2617
2009	633	1997	2630
2010	640	2000	2640
2011	685	2078	2763
2012	713	2318	3031
2013	745	2371	3116

المصدر: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات،2013

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن إجمالي الإيرادات الضريبية يتجه بشكل عام نحو الزيادة؛ مما يؤثر بشكل كبير على الاستهلاك، وبالتالي زيادة ضريبة الدخل مما يؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد، بيد أن زيادة الضرائب على الخدمات والسلع وخصوصاً السلع الكمالية تؤدي إلى خفض الطلب على تلك السلع.

5-3 الإنفاق الحكومي

جدول رقم 4. إجمالي الإنفاق الحكومي (مليون دينار) للفترة (2000-2013).

السنة	النفقات الجارية								النفقات الرأسمالية	إجمالي الإنفاق الحكومي
	استخدام سلع وخدمات	فوائد القروض	الإعانات	تعويضات الموظفين	رواتب	مساهمات ضمان اجتماعي	الدعم	إجمالي النفقات الجارية		
2000	260.7	351.2	235.1	680.3	677.7	23.5	55.7	**2284.2**	**622.5**	**2906.7**
2001	269.8	356.6	225.2	688.6	680.5	24.7	59.8	**2305.2**	**643.6**	**2948.8**
2002	275.1	359.7	233.3	699.5	685.8	26.9	61.4	**2341.7**	**688.9**	**3030.6**
2003	271.8	361.2	255.6	730.2	690.1	28.3	65.8	**2403**	**743.8**	**3146.8**
2004	278.3	367.5	245.6	733.7	694.7	30.1	69.8	**2419.7**	**776.9**	**3196.6**
2005	281.9	370.2	249.6	736.8	699.4	31.4	73.7	**2443**	**832.5**	**3275.5**
2006	290.3	378.6	255.3	738.3	705.3	32.4	75.9	**2476.1**	**844.6**	**3320.7**
2007	284.5	381.5	288.6	741.8	713.8	33.2	78.4	**2521.8**	**886.7**	**3408.5**
2008	299.1	388.2	241.5	746.9	730.2	34.7	82.2	**2522.8**	**958.5**	**3481.3**
2009	325.1	392.2	260.8	820.5	773.6	46.9	82	**2701.1**	**1444.5**	**4145.6**
2010	308.3	397.5	300.4	883.8	829.6	54.2	91	**2864.8**	**961.4**	**3826.2**
2011	265.4	429.5	947.8	1013.5	950.2	63.3	101.5	**3771.2**	**1057.1**	**4828.3**
2012	235.5	582.9	960	1176.4	1109	67.3	183.5	**4314.6**	**675.9**	**4990.5**
2013	270.3	736.5	334.6	1201.5	1134.2	69.1	195.4	**3941.6**	**998.9**	**4940.5**

المصدر: وزارة المالية، 2013

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن إجمالي الإنفاق الحكومي قد شهدَ ارتفاعاً طفيفاً في السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك نتيجة لالتزام الحكومة بسياسات ضبط الإنفاق الجاري ومن أهمها إلغاء دعم المشتقات النفطية واستبداله بالدعم النقدي المباشر للفئات المستحقة؛ الأمر الذي أثر على انخفاض العجز المالي وتحسين تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، حيث يشكل إجمالي الإنفاق الجاري بالمعدل ما نسبته 76% من إجمالي الإنفاق الحكومي. أما بالنسبة لنفقات الرأسمالية فإنها تتجه نحو الزيادة بشكل عام؛ وذلك يعود إلى أن زيادة هذا النوع من النفقات الحكومية يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وإيجاد فرص عمل جديدة للأيدي العاملة المحلية، علماً بأن النفقات الرأسمالية تعتمد على حجم الإيرادات التي تتوفر لخزينة الدولة.

6-3 اتجاهات السياسة النقدية في الأردن للفترة (2000-2013)

تبنى البنك المركزي الأردني في عام 2000 سلسلة من الإجراءات والتدابير النقدية الهادفة إلى توفير حجم ملائم من السيولة المحلية لتعزيز النشاط الاقتصادي قي المملكة، وبما يكفل استقرار سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى تعزيز سلامة الجهاز المصرفي الأردني. وفي هذا الصدد أجرى البنك المركزي الأردني تخفيضات تدريجية على معدلات الفائدة على أدواته النقدية الرئيسة، كما خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي.

حافظت السياسة النقدية في عام 2001 على استقرار أسعار صرف الدينار الأردني والمستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى لضمان هيكل ملائم لمعدل الفائدة. واستخدم البنك المركزي الأردني في ذلك الأدوات غير المباشرة والمتمثلة أساساً بشهادات الإيداع. كذلك خفض البنك المركزي الأردني معدل الفائدة على أدواته النقدية.

استمر البنك المركزي الأردني عام 2002 في إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وضبط مستوى الأسعار ضمن مستوى متدن، بالإضافة لتوفير معدل فائدة أكثر ملائمة للظروف المحيطة. واستخدم البنك المركزي الأردني عمليات السوق المفتوحة من خلال شهادات الإيداع. كذلك استمر البنك المركزي الأردني في خفض معدل الفائدة على أدواته النقدية.

وحرص البنك المركزي الأردني عام 2003 على تحقيق الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير هيكل معدل فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية. حيث واصل البنك المركزي الأردني استخدامه لعمليات السوق المفتوحة من خلال شهادات الإيداع. وأجرى كذلك عدة تخفيضات في معدل الفائدة على مختلف أدواته النقدية. كما واصل البنك المركزي الأردني إجراءاته في تعزيز سلامة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك المرخصة ومراعاة مخاطر السوق عند احتساب معدل كفاية رأس المال. كذلك تم تنفيذ المرحلة الأخيرة من نظام المدفوعات الوطني والمتعلقة بالدفع مقابل الدفع والهادفة إلى تقليص مخاطر السيولة فيما بين البنوك.

وعمل البنك المركزي الأردني على رفع معدل الفائدة على أدوات السياسة النقدية عدة مرات خلال عام 2004؛ وذلك تماشياً مع تطورات معدلات الفائدة في أسواق النقد العالمية. كما واصل البنك المركزي الأردني إجراءاته في تطوير كفاءة الجهاز المصرفي الأردني ورفعها وذلك من

خلال إصدار تعليمات جديدة لتنظيم عملية الوجود المصرفي الأردني في الخارج، وتنظيم أعمال التحويل الإلكتروني للأموال.

انعكست سياسات البنك المركزي الأردني عام 2005 على ارتفاع السيولة المحلية والسيطرة على التضخم ضمن معدلات مقبولة وذلك نتيجة لانخفاض الرصيد القائم لشهادات الإيداع، كما واصل البنك المركزي الأردني إجراءاته في تعزيز سلامة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال اتخاذه لعدد من الإجراءات والتدابير الإضافية بغية تنظيم أعمال البنوك وزيادة قدرتها على مواكبة المستجدات التي تشهدها الصناعة المصرفية عالمياً وخاصة مقررات لجنة بازل(2).

استمر البنك المركز الأردني عام 2006 في إدارة السياسة النقدية فقام برفع معدل الفائدة على أدوات السياسة النقدية عدة مرات خلال العام نفسه، كما اتخذ البنك المركزي مزيداً من الإجراءات لرفع سوية الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة مقررات لجنة بازل (2).

استمر البنك المركزي الأردني عام 2007 في استخدام الأدوات غير المباشرة والمتمثلة أساساً بشهادات الإيداع. كذلك أجرى البنك المركزي الأردني تعديلاً على هيكلة معدل الفائدة وذلك بتنظيم اتفاقيات إعادة الشراء مما سمح للبنوك المرخصة بتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع البنك المركزي الأردني لليلة واحدة بدلاً من أسبوع.

اتسمت السياسة النقدية في عام 2008 والتي اتبعها البنك المركزي الأردني بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية، وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية. وقد حرص البنك المركزي الأردني على تحقيق أكبر قدر من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية وحماية سعر الصرف من جهة؛ وبين حفز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، حيث واصل البنك المركزي الأردني استخدام شهادات الإيداع لضبط وتنظيم حجم السيولة المحلية، وتخفيض معدل الفائدة مرتين على كافة أدوات السياسة النقدية، كما تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي. كذلك اتخذ البنك المركزي الأردني مزيداً من الإجراءات لرفع سوية الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة مقررات لجنة بازل، كما اتخذ العديد من الإجراءات الاحترازية التي ساهمت في تجنيب البنوك المحلية للمخاطر التي شهدتها المصارف العالمية.

اتبع البنك المركزي خلال عام 2009 سياسات نقدية توسعية ومتدرجة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني، مع المحافظة في الوقت ذاته على تعزيز أركان الاستقرار النقدي في الأردن، حيث قام البنك المركزي الأردني بتخفيض معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات خلال العام وبواقع 50 نقطة أساس في كل مرة. كما تم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على مرحلتين لتصل إلى 7%، كما استمر البنك المركزي الأردني بوقف إصدار شهادات الإيداع بهدف تعزيز السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني.

واصل البنك المركزي الأردني خلال عام 2010 تبني سياسات نقدية تيسيرية لدعم وتعزيز تعافي الاقتصاد الأردني من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مع المحافظة في الوقت ذاته على تعزيز أركان الاستقرار النقدي في المملكة. حيث قام البنك المركزي الأردني بتخفيض معدلات الفائدة بواقع 50 نقطة أساس. كما استمر البنك المركزي الأردني بوقف إصدار شهادات الإيداع بهدف تعزيز السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني.

استمر البنك المركزي الأردني خلال عام 2011 بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع بهدف توفير السيولة الكافية لدى البنوك لتحفيزها على التوسع في منح الائتمان، كما قام البنك المركزي الأردني برفع معدلات الفائدة الرئيسة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس وذلك بهدف تعزيز جاذبية الدينار كعملة ادخارية.

استمر البنك المركزي الأردني خلال عام 2012 بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع بهدف توفير السيولة الكافية لدى البنوك لتحفيزها على التوسع في منح الائتمان، كما قام البنك المركزي الأردني برفع معدلات الفائدة الرئيسية على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار 50 نقطة أساس، وذلك بهدف تعزيز جاذبية الدينار كعملة ادخارية، كما قرر البنك المركزي الأردني رفع معدل الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة بمقدار 75 نقطة أساس والإبقاء على معدل فائدة الأدوات النقدية الأخرى دون تغيير اعتباراً من عام 2013 لزيادة جاذبية الأدوات المالية المحررة بالدينار الأردني وتعزيز المدخرات الوطنية.

اتسمت السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني خلال عام 2013 بالمرونة والتفاعل مع التطورات المحلية والخارجية، بهدف ترسيخ وتدعيم أركان الاستقرار النقدي والمحافظة على معدلات تضخم مناسبة للاقتصاد واستمرارية استقرار سعر صرف الدينار الأردني، حيث قام

البنك المركزي الأردني بتخفيض معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية مرتين وبمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة بهدف تحفيز الائتمان المقدم للقطاع الخاص، وارتفاع الطلب على الدينار الأردني كعملة ادخارية.

الفصل الرابع

4. أثر مؤشرات الجهاز المصرفي والسياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تقوم هذه الدراسة على التحليل الإحصائي القياسي من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية وإجراء اختبار التكامل المشترك لتأكد من وجود علاقات تكاملية بين متغيرات السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى بناء نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وإجراء اختبار السببية (Granger) لاختبار العلاقة السببية والذي يمكننا من تحديد اتجاه السببية سواء أكانت أحادية أو تبادلية الاتجاه أو لا تسبب، وذلك باستخدام برنامج E-Views.

1-4 متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

صاغت هذه الدراسة نموذجها القياسي بناءً على النموذج النظري القياسي الموجود في دراسة (Aurangzeb, 2012) مع إضافة متغيرات السياسة المالية إلى النموذج القياسي. ويحتوي النموذج القياسي على الائتمان والودائع ومعدل الفائدة والإنفاق الحكومي ومقدار الضرائب (كمتغيرات مستقلة)؛ وذلك بهدف قياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المتغير التابع). باستخدام بيانات ربعية تغطي الفترة الزمنية (2000-2013) على ضوء فرضيات هذه الدراسة. ولقد تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من البنك المركزي الأردني ووزارة المالية.

سيتم صياغة النموذج النظري لهذه الدراسة في المعادلة التالية:

$$RGDP = F(BANK, GOV) \ldots\ldots \; (1)$$

حيث:

$RGDP$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$BANK$: مؤشرات الجهاز المصرفي وتتمثل بمقدار الائتمان المقدم من البنوك والودائع المودعة لديه وبمعدل الفائدة.

GOV: مؤشرات السياسة المالية وتتمثل بمقدار الإنفاق الحكومي وبمقدار الضرائب.

2-4 النموذج القياسي

بعد تحديد الشكل الخطي للمعادلة وإضافة الخطأ العشوائي للنموذج فإن صيغة النموذج القياسي بالصيغة اللوغاريتمية تظهر بالشكل التالي:

$$lnRGDP = \beta_0 + \beta_1 lnCR + \beta_2 lnDEP + \beta_3 IR + \beta_4 lnGOV + \beta_5 lnTR + e$$

حيث:

$lnRGDP$: الوغاريتم الطبيعي لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$lnCR$: الوغاريتم الطبيعي للائتمان.

$lnDEP$: الوغاريتم الطبيعي للودائع لدى البنوك.

IR: معدل الفائدة.

$lnGOV$: الوغاريتم الطبيعي للإنفاق الحكومي.

$lnTR$: الوغاريتم الطبيعي للإيرادات الضريبية.

β_0 : المقطع في المعادلة.

$\beta_5 , \beta_4 , \beta_3 , \beta_2 , \beta_1$: معلمات النموذج المجهولة.

e : الخطأ العشوائي.

وتبعاً للنظـــرية الاقتصـــادية، فمن المتوقع أن يكون للائتمان المصرفي، الودائع، الإنفاق الحكومي والضرائب أثراً موجباً على النشاط الاقتصادي في الأردن، بينما نتوقع أن يكون لمعدل الفائدة أثر سلبي على النشاط الاقتصادي في الأردن.

3-4 تقدير نموذج الدراسة والنتائج التحليل القياسية

يتحدث هذا الفصل عن خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات النموذج القياسي، وبيان النتائج القياسية والإحصائية التي تم الحصول عليها باستخدام الاختبارات القياسية المطبقة في دراسات العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

تطبق هذه الدراسة الاختبارات القياسية التالية :

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unit Root Test.

2- اختبار التكامل المشترك CoIntegration Test.

3- اختبار السببية جرانجر Granger Causality Test.

4- نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model.

1-3-4 استقرار السلاسل الزمنية

إن عمل الانحدار للمتغيرات الاقتصادية غير المستقرة (غير ساكنة أو لديها جذر وحدة) فهذا سيعطي نتائج مضللة في تحليل الانحدار والذي سوف ينعكس بارتفاع معامل التحديد (وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف)، لذلك يتم في الدراسات القياسية الحديثة أولا عمل اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الاقتصادية، وتحويل السلاسل الزمنية إلى سلاسل مستقرة إذا كانت تعاني من جذر الوحدة ومن ثم يمكن تطبيق أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

وتعد السلاسل الزمنية مستقره إذا توفرت فيها الشروط التالية :

1- ثبات متوسط القيم عبر الزمن ...... $E(Y_t)$= u.حيث تمثل (u) الوسط الحسابي و $E(Y_t)$ القيمة المتوقعة للمتغير Y عند الزمن t.

2- ثبات تباين قيم المتغير عبر الزمنE..... $Var(Y_t)=(Y_t - u)^2=\delta^2$.حيث يمثل $Var(Y_t)$ تباين المتغير (Y_t) عند الزمن t و δ الانحراف المعياري للمتغير.

3- الارتباط البسيط بين أي قيمتين متتاليتين للمتغير يعتمد على طول فترة الإبطاء بينهما وليس على أي متغير اخر..... $Cov(X_t, X_{t+s})=Cov(X_t, X_{t-s})=Y$.ويمثل (Cov) التغاير بين قيم المتغير (X)عند الزمن t وتمثل s طول الفترة الزمنية (السواعي، 2011).

اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية

تبدي متغيرات السلاسل الزمنية ميلاً نحو الزيادة أو النقصان عبر الزمن، وهذا يسمى الاتجاه الزمني الذي يؤدي إلى صفة عدم الاستقرار لكثير من السلاسل الزمنية.

يتم فحص مدى استقرار السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار Augmented Dickey- fuller (دكي- فولر الموسع)، فإذا كانت نتيجة الاختبار أقل من

القيمة الحرجة؛ فعندها ترفض فرضية الأساس وتكون السلسة مستقرة. وإذا كان المتغير مستقراً عند المستوى، يقال أن السلسلة متكاملة من الرتبة صفر، وإذا أصبح المتغير مستقراً بعد أخذ الفرق الأول يقال إن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى (عطيه، 2004).

2-3-4 اختبار التكامل المشترك

هو تصاحب سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن السلاسل تكون مستقرة بشكل مجموعة على الرغم من أنها غير مستقرة كل على حدة. وتساعد هذه العلاقة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة المتغيرات المستقلة.

وهناك شرطان لكي تتصف السلسلة الزمنية بخاصية التكامل المشترك:

1- أن تكون السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها .

2- أن تكون سلسلة البواقي المقدرة من الانحدار بين المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي مستقرة عند المستوى.

ويقوم اختبار التكامل المشترك على متغيرين غير ساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملاً مشتركاً (لهما علاقة توازنية في المدى الطويل) إذا كان في انحدار أحدهما على الآخر كانت البواقي نفسها ساكنة. على نحو ما أشار إليه Engle & Granger (1987) حتى وإن لم تكن السلاسل الزمنية (منفردة) ساكنة؛ فإن التركيبات الخطية لها يمكن أن تكون ساكنة وذلك بسبب أن قوى التوازن تميل إلى الاحتفاظ بهذه السلاسل الزمنية معاً في المدى الطويل، وعندما يحدث ذلك، فإن المتغيرات يمكن أن تعد متكاملة تكاملاً مشتركاً، ومن ثم فإن مفردات تصحيح الخطأ تنشأ لكي تأخذ في الحساب الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة المدى الناتجة من التكامل المشترك (Gujarati, 2004).

3-3-4 اختبار السببية لجرانجر

لمعرفة اتجاه السببية عادة يستخدم اختبار جرانجر للسببية، وله عدة احتمالات وهي علاقة ثنائية باتجاهين، أو علاقة باتجاه واحد من x الى y او العكس أو لا توجد علاقة.

وعند الحديث عن العلاقة السببية في عُرف الاقتصاد القياسي، يطرح تساؤل حول التغير؛ فهل إذا كان التغير في متغير ما يسبب التغير في متغير آخر؟ وتعد مساهمة Granger (1969) الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية. ووفق ذلك؛ فإن التغير في متغير ما (X_t) يسبب التغير في متغير آخر (Y_t) بمعنى أن ($X_t \rightarrow Y_t$) وذلك عندما يكون توقع قيم Y_t الحالية بشكل أفضل باستخدام قيم Y_tالماضية وذلك بالمقارنة مع توقعها بدون هذه القيم. وهذا يشير إلى أن التغيرات في X_t تسبق التغيرات في Y_t (عطيه، 2004).

$$Y_t = \sum \alpha_i Y_{t-i} + \Sigma \beta_j X_{t-j} + U_t$$

$$Ho : \beta j = 0 \ (X \rightarrow Y)$$

$$HA : \beta j \neq 0 \ (X \rightarrow Y)$$

4-3-4 نموذج اختبار متجه تصحيح الخطأ ECM

غني عن القول بأن النموذج المتجه –نموذج تصحيح الخطأ– يقوم بتقدير العلاقات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ وفترات الإبطاء الزمني بالإضافة إلى درجة تكامل المتغيرات. وذلك بسبب أن المتغيرات لا تكون مستقرة مع الزمن وإنما تكون متكاملة وبالتالي فإن حد الخطأ في حال كان معنويا ًيساعد في تفسير التغيرات في المتغيرات ويشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل وفي إتجاهين بين المتغيرات، كذلك معنوية المتغيرات في الأجل القصير والطويل تدل على مدى تأثير السياسات الاقتصادية.

ومن المبررات لاتباع هذا الأسلوب القياسي (متجه تصحيح الخطأ) أن المتغيرات الاقتصادية غالباً ما تكون غير مستقرة مع الزمن، في حين تكون متكاملة، وبالتالي يعمل النموذج على قياس العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ومن ثم تقدير حد الخطأ المصحح للنموذج. هذا ويفسر حد الخطأ في حال كان معنوياً العلاقة السببية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، في حين تدل معنوية معلمات المتغيرات في الأجل القصير والطويل على مدى تأثير المتغيرات.

ويستخدم نموذج تصحيح الخطأ كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، إذ تستخرج الفروقات e_t (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفقاً للمعادلة رقم (1) حيث تمثل Z متجه المتغيرات المراد اختبارها، والمعاملات β مرونات

الأجل القصير ويمثل معامل الفروقات λ سرعة تكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل، ويكون هنا المتغير مستقراً إذا كانت القيمة المطلقة له أقل من واحد وإشـــارته سالبة (عطية، 2004).

صيغة نموذج تصحيح الخطأ

تحتوى هذه الصيغة على العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات، حيث يتم أخذ فجوات زمنية (Lagged) للمتغيرات لتمثيل العلاقة طويلة الأجل بحيث يتم إدخال فروق سلسلة البواقي للعلاقة المقدرة كمتغير تفسيري في نموذج تصحيح الخطأ، ويمكن الحصول على البواقي من خلال تقدير العلاقة التالية:

$$\mathrm{Y}_t = a_t + a_1 X_t + u_t$$

ويمكن الحصول على حد تصحيح الخطأ من المعادلة أعلاه على النحو التالي:

$$u_t = Y_t - a_0 - a_1 X_t$$

وباستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{t=1}^{K} \left(\mathrm{B_J} \Delta X_{t-j}\right) + \theta(\mathrm{Y}_t - a_0 - a_1 X_t)$$

حيث:

$\Delta \mathrm{Y_t}$: الفرق الأول للمتغير التابع.

k: رقم الفجوة الزمنية.

t: عدد الفجوات الزمنية.

ΔX_{t-j}: الفروق الأولى للمتغير التفسيري

ويتعين إدراج الفروق التي لها تأثير معنوي فقط في الصيغة المقدرة لقياس العلاقة طويلة الأجل أما الفروق التي ليس لها تأثير معنوي فيتم استبعادها.

4-4 النتائج التطبيقية لنموذج القياسي

1- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي

تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع وتم إعادة الاختبار بواسطة اختبار (Philip-Peron) فيليب- بيرون، وذلك لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة، أي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

جدول رقم 5. اختبار جذر الوحدة ديكي- فولر الموسع

Level				1^{st} different		
Variable	**t-statistic**	**Prob.**	**الاستقرارية**	**t-statistic**	**Prob.**	**الاستقرارية**
lnRGDP	-1.82	0.363	غير مستقرة	-3.23	0.023	مستقر
lnCR	-1.47	0.540	غير مستقرة	-6.84	0.000	مستقر
lnDEP	-1.10	0.708	غير مستقرة	-7.14	0.000	مستقر
IR	-2.79	0.064	غير مستقرة	-9.01	0.0000	مستقر
lnGOV	-1.03	0.773	غير مستقرة	-10.52	0.000	مستقر
lnTR	-1.19	0.669	غير مستقرة	-8.47	0.000	مستقر

من خلال الجدول رقم (5) أظهرت نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها غير مستقرة عند المستوى، ولكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبذلك تكون جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم 6. اختبار فيليب- بيرون

Level				1^{st} different		
Variable	**t-statistic**	**Prob.**	**الاستقرارية**	**t-statistic**	**Prob.**	**الاستقرارية**
lnRGDP	-1.75	0.399	غير مستقرة	-14.10	0.000	مستقر
lnCR	-1.86	0.345	غير مستقرة	-7.13	0.000	مستقر
lnDEP	-1.10	0.708	غير مستقرة	-7.14	0.000	مستقر
IR	-2.79	0.065	غير مستقرة	-9.12	0.0000	مستقر
lnGOV	-2.75	0.071	غير مستقرة	-24.83	0.000	مستقر
lnTR	-1.19	0.702	غير مستقرة	-11.52	0.000	مستقر

من خلال الجدول رقم (6) أكدت نتائج اختبار فيليب- بيرون (PP) النتائج التي تم الحصول عليها بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).

2- اختبار التكامل المشترك

ثمة طرق كثيرة لتقدير التكامل المشترك، ونظراً لأن النموذج القياسي يحتوي على أكثر من متغيرين، سوف يتم استخدام طريقة جوهانسون لتقدير التكامل المشترك بين المتغيرات.

جدول رقم 7. التكامل المشترك جوهانسون بطريقة Trace

فرض العدم(r)	**اختبار Trace**		**0.05**	
No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**القيمة المحسوبة**	**القيمة الحرجة**	**Prob**
R=0*	0.601	160.22	95.75	0.000
R≤1*	0.573	110.19	69.81	0.000
R≤2*	0.429	64.76	47.85	0.007
R≤ 3*	0.342	34.56	29.79	0.015
R≤4	0.140	11.43	15.49	0.186
R≤5	0.058	3.27	3.84	0.070
Trace test indicates 4 Cointegrating eqn(s) * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

يتبين من الجدول رقم (7) اعلاه ان القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (11.43) وهذه النسبة اقل من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى ثقة 5% بافتراض وجود بحده الأعلى أربع علاقات تكاملية بين المتغيرات وبذلك نرفض هذه الفرضية ونقبل الفرض البديل بوجود أربع علاقات تكاملية.

جدول 8. التكامل المشترك جوهانسون بطريقة (Max-Eigenvalue)

التكامل المشترك جوهانسون (Max-Eigenvalue)				
فرض العدم(r)	**اختبار Max- Eigenvalue**		**0.05**	
No. of CE(s)	Eigenvalue	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	Prob
R=0*	0.601	49.65	40.07	0.003
R≤1*	0.573	46.01	33.87	0.001
R≤2*	0.429	30.30	27.58	0.021
R≤ 3*	0.342	22.60	21.13	0.030
R≤4	0.140	8.15	14.26	0.362
R≤5	0.058	3.27	3.84	0.070
Max – Eigenvalue test indicates 4 Cointegrating eqn(s) *** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**				

يبين الجدول رقم (8) أعلاه أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (8.15) وهذه النسبة اقل من القيمة الحرجة (14.26) عند مستوى ثقة 5% بافتراض وجود بحده الأعلى أربع علاقات تكاملية بين المتغيرات وبذلك نرفض هذه الفرضية ونقبل الفرض البديل بوجود أربع علاقات تكاملية ، وبذلك فإن متغيرات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة تعد متكاملة، ما يبرر استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ.

3- اختبار السببية لجرانجر

أشار جرانجر إلى انه إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات فلا بد من وجود علاقة سببية بينها، وعليه؛ سيتم إجراء اختبار السببية بين المتغيرات.

جدول رقم 9. اختبار السببية لجرانجر

اتجاه السببية	F-Statistic	Prob.	Obs
lnCR➔ lnRGDP	9.52	0.0003	54
lnDEP➔ lnRGDP	12.77	0.0005	54
IR- lnRGDP	0.882	0.420	54
lnRGDP- IR	0.009	0.990	
lnGOV➔ lnRGDP	5.71	0.0091	54
lnRGDP➔ lnGOV	14.23	0.0001	54
lnTR➔ lnRGDP	9.04	0.0005	54
lnRGDP➔ lnTR	3.61	0.0341	54

يبين الجدول رقم (9) أعلاه نتائج العلاقات السببية عند مستوى معنوية 10%. ومن أهم تلك العلاقات ما يلي:

1- وجود علاقة سببية بين الائتمان والناتج الإجمالي الحقيقي وباتجاه واحد من lnCR إلى lnRGDP.

2- وجود علاقة سببية بين الودائع والناتج الإجمالي الحقيقي وباتجاه واحد من lnDEP إلى lnRGDP.

3- عدم وجود علاقة سببية بين معدل الفائدة والناتج الإجمالي الحقيقي.

4- وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والناتج الإجمالي الحقيقي ثنائية الاتجاه.

5- وجود علاقة سببية بين الإيرادات الضريبية والناتج الإجمالي الحقيقي ثنائية الاتجاه.

إن من ابرز العلاقات السببية إلي بينها الجدول رقم 9، هو عدم وجود علاقة سببية بين معدل الفائدة والناتج الإجمالي الحقيقي، ويعزى ذلك إلى أن معدل الفائدة خلال فترة الدراسة كان مستقراً (عديم المرونة).

4- اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقات تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات التي أظهرت نتائج الاختبارات السابقة؛ تأتي الخطوة التالية وهي تصميم نموذج تصحيح الخطأ وبعد تحديد فترة الإبطاء المثلى.

تحديد فترات الإبطاء الزمني

بعد إجراء فحص اختيار عدد فترات التباطؤ المناسبة، وذلك حسب معيار (Shewhart) شوارتز، يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن عدد فترات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة حسب معيار شوارتز (SIC)، وتم اعتماد فترة تباطؤ واحدة لاستخدامها في الدراسة.

جدول رقم 10. عدد فترات الإبطاء الزمني حسب معيار (Shewhart)

المتغيرات الداخلية lnRGDP lnCR lnDEP IR lnGOV lnTR	
SC	عدد فترات التباطؤ الزمني
-7.66	0
-14.48*	1
SIC: Schwarz information criterion *Indicates lag order selected by the criterion	

وبعد الحصول على عدد فترات التباطؤ المناسبة؛ تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) كأحد العلاقات التكاملية موضوع اهتمام الدراسة أي باستخلاص معادلة واحدة من متجهة المعادلات والتي كان فيها متغير (lnRGDP) كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى متغيرات تفسيرية والحصول على تقدير لهذه العلاقة التكاملية.

جدول رقم 11. نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

	Cointegrating Eq	**lnRgdp(-1)**	**lnCR(-1)**	**lnDEP(-1)**	**lnGOV(-1)**	**lnTR(-1)**	**IR(-1)**
مرونات الأجل الطويل	**CointEq1**	1.00	-0.224 [-0.904]	+0.337 [+2.789]	-0.021 [-0.350]	+0.335 [+4.726]	-0.022 [-2.552]
معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير	**Error Correction**	**D(lnRGDP)**					
	CointEq1	-0.889 [-6.472]					
	R-squared 0.536 **Adjusted R-squared** 0.466 **F-statistic** 7.613						
المعادلة في الأجل القصير	D(RGDP) = - 0.889*(RGDP(-1) + 0.021*GOV(-1) - 0.337*DEP(-1) - 0.355*TR(-1) + 0.022*IR(-1) + 0.224*CR(-1) - 3.890) + 0.469*D(RGDP(-1)) - 0.033*D(GOV(-1)) - 0.349*D(DEP(-1)) - 0.098*D(TR(-1)) + 0.008*D(IR(-1)) - 0.128*D(CR(-1)) + 0.018						
المعادلة في الأجل الطويل	D(RGDP) = A(1,1)*(B(1,1)*RGDP(-1) + B(1,2)*GOV(-1) + B(1,3)*DEP(-1) + B(1,4)*TR(-1) + B(1,5)*IR(-1) + B(1,6)*CR(-1) + B(1,7)) + C(1,1)*D(RGDP(-1)) + C(1,2)*D(GOV(-1)) + C(1,3)*D(DEP(-1)) + C(1,4)*D(TR(-1)) + C(1,5)*D(IR(-1)) + C(1,6)*D(CR(-1)) + C(1,7)						

ملاحظة: القيم بين الأقواس توضح قيم إحصائية [t].

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن حد تصحيح الخطأ (CointEq1) معنوي من الناحية الإحصائية وسالب، مما يعني أن حد الخطأ يساعد على تفسير التغيرات في الناتج الإجمالي الحقيقي، ويشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل. كما أن النتائج دلت على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي وباقي متغيرات الدراسة.

يلاحظ القوة التفسيرية للنموذج من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 والتي كانت (0.536) ومعامل التحديد المعدل كذلك (0.466) وكذلك القيمة الاحتمالية الإحصائية (F) والتي تساوي (7.613) وهي معنوية وهذا يدل على أن النموذج الكلي معنوي.

أظهرت متغيرات السياسة المالية تأثيراً واضحاً في الأجل الطويل وبمستوى معنوية عالٍ على النشاط الاقتصادي للمملكة حيث بلغت مرونة الإيرادات الضريبية ما نسبته (0.335). وبينت نتائج التقدير أن معدل نمو الإنفاق الحكومي قد خالف النظرية الاقتصادية من حيث تأثيره السلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هذه المعلمة ليست ذات دلالة إحصائية.
أظهرت السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو الائتمان والودائع ومعدل الفائدة كعوامل مهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل، وتظهر النتائج أعلاه أن السياسة النقدية يكون أثرها قوي في الأجل الطويل، حيث أن زيادة معدل النمو في الودائع بـــ1% يقابله زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـــ (0.337)، وزيادة معدل الفائدة بـــ1% يقابله نقص في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـــ (0.022)، وبينت نتائج التقدير أن معدل نمو الائتمان قد خالف النظرية الاقتصادية من حيث تأثيره السلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكانت هذه المعلمة ليست ذات دلالة إحصائية.

5- تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

تم إجراء تحليل مكونات التباين من أجل التعرف على الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على بقية المتغيرات، أي التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير، سواء كان هذا الخطأ يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه أو يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى. حيث يتم اللجوء إلى توزيع (Decomposition Cholaski) تشولاسكي وذلك لتلافي وجود مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء في المتغيرات المختلفة في النموذج والتي تتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره (سعد، 2014).

جدول رقم 12. تحليل مكونات التباين لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

lnRgdp	lnCR	lnDEP	IR	lnGOV	lnTR	الفترة
100	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	**1**
83.69	0.73	0.18	0.71	3.80	10.85	**2**
63.44	2.26	5.11	3.33	3.44	22.39	**3**
54.03	3.12	9.90	5.90	3.06	23.97	**4**
51.80	3.55	11.27	6.68	2.80	23.87	**5**
50.07	3.87	11.54	6.95	2.81	24.73	**6**
46.55	4.27	12.33	7.46	2.08	26.55	**7**
43.37	4.63	13.43	8.09	2.73	27.73	**8**
41.33	4.90	14.22	8.55	2.65	28.32	**9**
39.87	5.11	14.69	8.85	2.60	28.84	**10**

أظهرت نتائج التحليل في الجدول رقم 12 أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يفسر نفسه في السنة الأولى بمقدار 100%، بينما في السنة الثانية تنخفض أهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتزداد أهمية الائتمان والودائع ومعدل الفائدة والإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية في تفسير النموذج في السنة الثانية والثالثة وحتى السنة العاشرة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحث تتفق مع نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) من ناحية الأثر الأكبر للسياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأردن بالمقارنة مع تأثير السياسة النقدية.

الفصل الخامس

5. النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

1. إن النتائج التي تم الحصول عليها بشكل عام جاءت متفقة إلى حد كبير مع فرضيات الدراسة التي تؤكد وجود علاقات موجبة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين النشاط الاقتصادي وبين المتغيرات المستقلة (الودائع والإيرادات الضريبية)، بالإضافة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين النشاط الاقتصادي وبين متغير معدل الفائدة.
2. بينت نتائج التحليل وجود علاقات موجبة للإيرادات الضريبية على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك لانه كلما زادت الإيرادات الضريبية زاد دخل الدولة وبالتالي زادت قدرة الدولة على تمويل نفقاتها.
3. بينت نتائج التحليل وجود علاقات سلبية لمعدل الفائدة على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة معدلات الفائدة من شأنه أن يقلل رغبة البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، فتقل الأموال المتاحة لإقراض الأفراد وتمويل المشاريع، خاصة إذا وجهت تلك الأموال إلى الأفراد الذين يسعون إلى إنشاء مشاريع صناعية وتنموية.
4. بينت نتائج التحليل وجود علاقات موجبة للودائع على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل فكلما زادت الودائع لدى البنوك زادت قدرة البنك على تقديم الائتمان.
5. بينت نتائج التحليل أن معدل نمو الإنفاق الحكومي قد خالف النظرية الاقتصادية من حيث تأثيره السلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكانت هذه المعلمة ليست ذات دلالة إحصائية.
6. بينت نتائج التحليل أن معدل نمو الائتمان قد خالف النظرية الاقتصادية من حيث تأثيره السلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكانت هذه المعلمة ليست ذات دلالة إحصائية.

5-2 التوصيات

1. ضرورة قيام البنك المركزي الأردني بالعمل على نشر وزيادة الوعي الثقافي للمجتمع بهدف زيادة وعيهم الادخاري والاستثماري وبخاصة العاملون في الخارج والذين يبحثون عن استثمار مدخراتهم داخل الأردن.
2. استمرار الحكومة الأردنية في تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي لتعزيز النشاطات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في الأردن، الأمر الذي ينعكس ايجابياً ويؤثر في أداء الجهاز المصرفي.

3. ضرورة وجود هيئات أو منظمات تعزز النشاط الائتماني من خلال منح الائتمان وتسهيل معاملات منح الائتمان في البنوك التجارية الأردنية وما إلى ذلك من أثر على زيادة حجم الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج المحلي.
4. على الحكومة استخدام سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب ومعدل الفائدة، الأمر الذي يوثر في زيادة الناتج المحلي ورفع مستوى الدخل للمجتمع وبالتالي زيادة معدل النمو وكذلك الإيرادات الحكومية، فيقل العجز.
5. على البنك المركزي الأردني توجيه البنوك التجارية الأردنية إلى ضرورة تلبية متطلبات العملاء وتعزيز دور البنوك في تشجيع العملاء على زيادة ودائعهم من خلال منح العملاء أسعار تفضيلية على الودائع لآجل، مما يعزز قيمة إجمالي الودائع لدى البنوك وبالتالي زيادة القدرة على منح الائتمان.
6. يجب على الحكومة العمل زيادة الإيرادات الضريبية من خلال مكافحة التهرب الضريبي وما إلى ذلك من أثر على زيادة الإيرادات المتحصلة للدولة وبالتالي زيادة قدرة الدولة على الإنفاق على مشاريع استثمارية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة الناتج المحلي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابدجمان، مايكل (1988)، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، (ط1)، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ لنشر.
- أبو سمرة، رانيا (2007)، **تطور سياسة الودائع المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أيوب، أوس (2012)، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، **مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية**، مجلد (4)، العدد (8)، بغداد، العراق.
- بديات، محفوظ (2007)، **الضرائب وأثارها على التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، البويرة، الجزائر.
- البعلي، عبدالحميد (2007)، **دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- البنك المركزي الأردني (2013)، **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني (2013)، **قاعدة البيانات الإحصائية**، عمان، الأردن.
- الجالودي، بسام (2001)، **الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- جمعه، محمد (2001)، **السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- جمعية البنوك في الأردن (2013)، **تطور القطاع المصرفي**، عمان، الأردن.
- الحسن، عبد المنعم (2007)، **دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه قطر، الدوحة، قطر.
- خطيب، منال (2004)، **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سوريا.

- الدوري، زكريا (2006)، **البنوك المركزية والسياسة النقدية، (ط2)**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، حمزة (2002)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
- سعد، عدنان (2014)، **السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1976-2011**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- السواعي، خالد (2011)، **أساسيات القياس الاقتصادي،(ط1)**، اربد: دار الكتاب الثقافي.
- شامية، عبد لله (1990)، **التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية الاقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- طه، مصطفى (2005)، **عمليات البنوك، (ط2)**، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع.
- طوقان، أمية (2005)، مؤتمر حول دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ورقة عمل جاءت بعنوان **مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية**، عمان، الأردن.
- الطيب، سعود (2011)، **أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- العامري، عادل (2003)، **أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، دراسة تحليليه قياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
- عبد الحميد، طيف (2000)، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، (ط3)**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد، حامد (1998)، **السياسات المالية، (ط5)**، الإسكندرية، مصر: دار الإسكندرية للنشر والتوزيع.
- عثمان، محمد (2011)، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، عمان: دار الفكر.
- عطيه، محمد (2004)، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (ط1)**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

- علاوين، محمد عبدالهادي (1998)، **أثر الائتمان المصرفي في إحداث التقلبات الاقتصادية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عوض، طالب (1993)، **كفاءة السياسة النقدية والمالية في الأردن للفترة (1978-1992)**، دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عوض، طالب (2009)، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الغالبي، عبد الحسين (2009) ،**الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الأردن، دراسة حاله)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، النجف، العراق.
- القيسي، أعاد (2000)، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، (ط2)، عمان: مكتبة دار الثقة للنشر.
- المجالي، احمد (2004)، **تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي دراسة حالة الأردن (1970-2003)**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- المحيسن، طارق (2006)، **أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- مطر، محمد (2003)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، (ط2)، عمان: دار وائل للنشر.
- مقابلة، سهيل (1995)، **تقيم أداء بنك النماء الصناعي دراسة تحليله قياسية (1965-1994)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- ملحم، فضل (2002)، البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية، **مجلة البنوك في الأردن**، مجلد (12)، عمان، ص10–15.
- وزاره المالية، **النشرات والبيانات المالية (2013)**، على الموقع الالكتروني **www.mof.gov.jo**.
- الوزني، خالد (2001)، **الاقتصاد الأردني رؤية مستقبلية وقضايا معاصره**، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Altman, Edward (1980), commercial Bank Lending: process, credit scoring, and costs of errors in lending, **journal of financial and quantitative analysis, Vol. 1**

- Aurangzeb, cdr (2012), **CONTRIBUTIONS OF BANKING SECTOR IN ECONOMIC GROWTH**, Economics and Finance Review Vol. 2(6) pp. 45 – 54.

- Copelman, Martina (2000), **Financial Structure and Economic Activity in Mexico**, Center of Analysis and Economic Research.

- Fadare, S. O. (2010), **Recent Banking Sector Reforms and Economic Growth in Nigeria**. Middle Eastern Finance and Economics.

- Garidi, Christy (2004), The Relationship between Credit Expansion, Inactive Balances and the Capital Stock, **International Journal of Financial Services, Vol. 1 No.4.**

- Gujarati, damodar (2004), **basic econometrics**, 4rd edition, McGraw-hill, inc.

- Hofmann, Boris (2001), **The Determinants of Private Sector Credit in Industrialized Countries: Do Property Prices Matter**, BIS Working Papers, No.108.

- Zekos, Georgios (2005), **Foreign Direct Investment In Digital Economy**, European Business Preview, Vol. 17 No.1 P.P. 52-68.

THE IMPACT OF BANKING SECTOR INDICATORS ON ECONOMIC ACTIVITY IN JORDAN

By

Ahmad Omar Jaber

Supervisor

Dr.Mohammad Al-Alawin, prof.

ABSTRACT

The main objective of this thesis is to measure the effect of the banking sector indicators (credit, deposits, interest rate) in addition to the effect of the fiscal policy (governmental expenditure, tax revenues) on economic activities (real Gross Domestic Product) for the period 2000-2013, through statistical analyses. The study's model was estimated using modern tools based on: Unit Root Test, Cointegration Test, Granger Casualty Test, and Vector Error Correction Model.

The study found a positive and significant effect for certain variables (deposits and tax revenues) on the economic activities. On the other hand, it found a negative but significant effect of the interest rate.

Moreover, credit and governmental expenditure effects on the economic activity were found to be negative and in-significant. These findings agree with economical hypotheses and with previous studies' findings.